ازمة الحدود العراقية – الكويتية: الجذور والانعكاسات

The Iraqi –Kuwaiti Border Crisis: Roots and Reflections

م.م دلال حميد عطية

Dalal Hammed Atea

مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية

Center for Strategic and International Studies

2024

الملخص

تعددت الازمات بين دولتي العراق والكويت بعضها من الزمن الماضي ولا يزال مستمرا والبعض الاخر في زمننا المعاصر والتي نتجت انعكاسا للازمات الماضية والتي تكاد جميعها بماضيها وحاضرها لا تخرج عن نطاق ترسيم الحدود بين البلدين وازمة التهريب وكذلك ازمة الابار النفطية وميناء مبارك والغاءاتفاقية خور عبد الله وغيرها التي انعكست سلبا على الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لكلا البلدين ,ولا يمكن تصور علاقة مستقبلية بين البلدين دون العمل الدبلوماسي الفعال للخروج من الوضع الراهن وضع الازمة الراكدة ويمكن ان يتحقق ذلك بعد ان يدرك صانع القرار لكلا الدولتين اهمية السلم واهمية الاستقرار في المنطقة وحجم المصالح المتبادلة بين البلدين ولا بد من جهود حقيقية لدفع الاوضاع الراهنة نحو الانفراج المتصاعد للوصول الى تحقيق الامن بكل مستوياته ولصالح الدولتين.

الكلمات المفتاحية : (العلاقات العراقية الكويتية _مشاكل الحدود _ التعويضات المالية, ميناء مبارك الكبير)

Summary

There are many crises between the states of Iraq and Kuwait, some of them from the past time and still continuing, and others in our contemporary time, which resulted in a reflection of the past crises, which almost all of them with their past and present do not go beyond the scope of demarcation of borders between the two countries and the smuggling crisis, as well as the crisis of oil wells, Mubarak Port, Khor Abdullah Port and others, which reflected negatively on the economic, political and social conditions of both countries, It is not possible to imagine a future relationship between the two countries without effective diplomatic work to get out of the current situation and the stagnant crisis situation, and this can be achieved after the decision-maker of both countries realizes the importance of peace and the importance of stability in the region and the size of mutual interests between the two countries.

key words :(Iraqi-Kuwaiti relations- Boundary problems_ Financial compensation -Mubarak Al-Kabeer Port)

المقدمة :

شكلت العلاقات العراقية_ الكويتية حالة فريدة من نوعها في العلاقات بين دول الجوار , اذ على الرغم من مرور فترة طويلة على نشوء الكويت كدولة لها كيانها السياسي محدد الملامح الا ان خلافاتها مع العراق ظلت على الدوام بدون حل منذ خروج الدولتين من السيطرة العثمانية وحتى يومنا هذا, واذا كانت مشكلة الحدود وترسيمها بين دولة الكويت والعراق قد شكلت الجانب الاساسي من الخلاف بين الدولتين عبر اكثر من سبعة عقود من الزمان , فان هذه المشكلة ترتب عليها العديد من القضايا والمشاكل الاخرى نتيجة عدم الوصول الى حل فعلي لها .

وتعد العلاقات العراقية الكويتية احد اهم العلاقات الخلافية في منطقة الخليج , حيث واجهت هذه العلاقات توترا ملحوظا منذ عقود طويلة وتحديدا منذ نهاية القرن التاسع عشر , ورغم حقيقة انه من المسلم به وجود الخلافات بين الدول المتجاورة جغرافيا الا ان الخلافات العراقية الكويتية شهدت امورا اكثر تعقيدا من اي خلافات بين دول متجاورة اخرى نتيجة عوامل داخلية وخارجية معقدة جدا .

وتكمن اهمية هذا البحث من كون ان النتائج التي ترتبت على هذه العلاقة المتزعزعة منزوعة الثقة على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي نتائج سلبية لكلا البلدين بسبب عدم وجود حلول فعلية ومعالجات واقعية بالاضافة الى ان اهمية هذا البحث تكمن في تتبع التطور التاريخي لهذه الازمة بحثا عن جذورها ومن ثم استعرض ابرز التداعيات المعاصرة .

اشكالية البحث: لما كان الاطار العام لهذا البحث هو البحث بجذور الازمة الحدودية بين العراق والكويت , كانت اشكالية البحث تتمثل بعدم وجود اتفاق بين الطرفين العراق والكويت لحل مشكلة الحدود بينهما لكونها هي اساس الازمات المتتالية ,اذ على الرغم من اعتراف العراق بالحدود منذ عام 1932 وكذلك عام 1963 الا ان حقيقة الامر لا يوجد ترسيم مادي على ارض الواقع لاسيما الحدود المائية مما ولد انعكاسات وتداعيات مستمرة الى يومنا هذا .

وانطلق البحث من فرضية مفادها " ان ازمة الحدود العراقية –الكويتية التي تعود بجذورها الى ما قبل استقلال البلدين ولدت ازمات متعاقبة ومعقدة نتيجة لعدم وجود حل جذري وتسوية للخلافات كان ابرزها ازمة عدم ثقة بين البلدين نتج عنها تداعيات وانعكاسات يعاني منها البلدين الى الوقت الحالي " .

وبناءا على هذه الفريضة فقد تقسم البحث على محورين تناول الاول جذور الازمة وأستعرضنا فيه الازمات العراقية الكويتية في فترة الحكم العثماني والملكي والجمهوري الى عام 2003 ,اما المحمور الثاني فكان يبحث في تطور العلاقة بين البلدين والازمات الحدودية العراقية الكويتية بعد 2003 وابرز التداعيات والانعكاسات.

منهجية البحث : تم الاعتماد في بداية البحث على المنهج التاريخي وذلك لتتبع جذور الازمة الحدودية بين العراق والكويت تاريخيا , وكذلك تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي لوصف طبيعة العلاقة بين البلدين في فترات مختلفة وحقب زمنية متعددة وكذلك لتحليل تداعيات وانعكاسات ازمة الحدود بين البلدين .

اولا: الازمات العراقية الكويتية في فترة الحكم العثماني (الجذور)

وتبدء منذ ان كان البلدين تحت سيطرة ونفوذ الحكم العثماني اذ كانت لا تزال الكويت متصرفية تابعة لولاية البصرة ,اذ تشير المصادر التاريخية الى ان تأسيس مدينة الكويت كان في بداية القرن الثامن عشر وبالتحديد في سنة 1716 وقد كانت قبل هذا التاريخ مجرد مستوطنة عربية محمية بقلعة صغيرة وتسكنها قبيلة (العتوب)العربية التي تضم ثلاثة فروع رئيسية هي : الجلاهمة وال خليفة وال الصباح وتعود علاقة الدولة العثمانية بالكويت لسنة 1546م عندما خضعت البصرة في تلك السنة للاحتلال العثماني وقد كانت للبصرة صلات روابط تجارية وجغرافية قوية مع الكويت , وان المستوطنين الاوائل في الكويت من ال الصباح لم يجدوا مناصا من تأمين مركزهم , عن طريق الاعتراف بشيء من الولاية للسلطان العثماني الذي كانت له السيادة الروحية على مشيخات الخليج العربي على السواء مع مناطق العالم العربي الاخرى .(1)

وبعد فتح قناة السويس للملاحة في سنة 1869وتولي مدحت باشا ولاية بغداد توجهت انظار السلطة العثمانية على شرقي الجزيرة العربية لان فتح قناة السويس اتاح للاسطول العثماني العبور للبحر الاحمر والخليج العربي والربط بين الاستانة والبصرة بشكل مباشر ، في الوقت الذي كانت بريطانيا ترى ان الساحل الجنوبي للخليج العربي هو لها وتحت سيطرتها ومن هنا بدأ الصراع البريطاني العثماني على الكويت ، اذ وقعت بريطانيا مع شيخ الكويت اتفاقية حماية عام 1899والتي نصت على تولي بريطانيا شؤون الكويت الخارجية جميعها وعلى الرغم من انها اتفاقية غير شرعية لان الكويت تابعة للدولة العثمانية ولا يحق لشيخ الكويت عقد مثل هكذا اتفاقية الا ان بريطانيا تمسكت بها وتخذتها ذريعة لمنع اي تدخل في الكويت .(2)

انتهجت السلطات العثمانية شتى الوسائل لفرض سيطرتها على الكويت ولاخضاع شيخ الكويت لها وظلت لفترة طويلة في صراع مستمر مع بريطانيا الى ان انتهى سنة 1913 بتوقيع اتفاقية سميت (اتفاقية الخليج) بالتزامن مع الانسحاب العثماني من الخليج وكانت هذه الاتفاقية اول اتفاقية بترسيم الحدود بين العراق والكويت الا انها لم تنفذ بسبب الحرب العالمية الاولى ، وفي سنة 1914م تلقى الشيخ مبارك تأكيدا من بريطانيا انها ستعترف بالكويت كدولة مستقلة تحت الحماية البريطانية شرط أن تتعاون في الاستيلاءعلى البصرة , وقد تم ذلك واصبحت الكويت في الحرب العالمية الاولى خاضعة للسيطرة البريطانية وقاعدة

عسكرية اساسية في حرب احتلال بريطانيا للعراق ، وبذلك رسمت اول خريطة للكويت , وانتهت بذلك فصول الصراع على الكويت بين بريطانيا والدولة العثمانية الا ان عدم وضوح الحدود المتفق عليها بين الكويت وولاية البصرة والخلاف الذي يحيط بقضية تبعية الكويت الحقيقية قد مهد لقيام نزاع عراقي –كويتي بعد تأسيس الدولة العراقية الحديثة في سنة 1921. (3)

خرج العراق وخرجت الكويت من سيطرة الحكم العثماني وصارتا تحت الانتداب البريطاني اذ كانت الازمات بينهما لا تخرج من اطار الحدود ومشاكل التهريب والصدامات العشائرية او الصدامات بين القبائل البدوية ان صح التعبير فضلا عن ازمة مياه الشرب التي كانت تصل للكويت من شط العرب (في حقيقة الامر فأن مشكلة مياه الشرب لا يمكن اعتبارها مشكلة حدود بين العراق والكويت اذ ان الكويت بحكم موقعها في منطقة صحراوية مجدبة وقاحلة فقد واجهت ندرة مياه الشرب اذ لا يوجد فيها سوى بعض الابار العذبة وهي لا تكفي عدد السكان , فاندفع الكويتيون الى جلب المياه من شط العرب الاقرب اليها وايضا لسهولة النقل بالوسائل المتوفرة وهي الخزنات المحمولة على القوارب الشراعية كانت بداية هذه الازمة تقريبا في 1909 عندما ظهرت زيادة واضحة في عدد السكان مما اضطرهم لنقل المياه من شط العرب مع مياه الابار لسد الاحتياج واصبح للكويت بحارة ونواخذة مختصين في ذلك .(4)

ثانيا: الازمات في العهد الملكي

بعد ذلك ننتقل لمرحلة استقلال العراق من الانتداب البريطاني ودخوله فترة الحكم الملكي التي لم تخل من الازمات بين البلدين والتي هي امتدادا للازمات السابقة , وعندما تولى الملك فيصل العرش عام 1922م لم تكن الحدود العراقية – الكويتية واضحة المعالم وفي تلك المرحلة كانت مطالب الجانب العراقي مستمرة في ترسيم الحدود بين البلدين فعقدت (اتفاقية المحمرة)* عام 1922 لترسيم الحدود بين (العراق والكويت ونجد) ولكنها لم تنجح ، اعقبها (مؤتمر العقير)** الذي يعد اهم مؤتمر عقد في منطقة الخليج بعد انتهاء الحرب العالمية الاولى وذلك لانه قرر الشخصية الدولية لدول المنطقة ووضع اسس الحدود فيما بينها ويعد المرجعية التاريخية الذي رسم الخريطة السياسية للكيانات الثلاث العراق والكويت ونجد وبذلك تقلصت حدود الكويت مع العراق كما يلي (من تقاطع وادي العوجة مع الباطن , ومنه نحو الشمال على طول الباطن الى نقطة تقع تماما جنوب عرض سفوان ومن هناك نحو الشرق مارا بجنوب ابار سفوان وجبل سنام وام قصر الى ساحل جزر بوبيان ووربة الى ساحل البحر شمال الحدود النجدية الكويتية وجزر مسكان وفيلكا وعوهة وكبر وقارورة وام المرادم وكلها داخلة في تلك الحدود . (5)

من اهم الازمات بين العراق والكويت ازمة املاك عائلة الصباح بالبصرة ، اذ ترجع ملكية بساتين النخيل والاراضي الزراعية للاسرة الحاكمة في الكويت (ال الصباح) الى العهد العثماني اذ انتقلت اليهم

الملكية بعضها عن طريق الشراء والبعض الاخر عن طريق الهبة وصارت هذه البساتين تشكل مصدرا اقتصاديا مهما واصبحت وارداتها في زيادة مطردة ‘ وكان ذلك المورد يشكل العمود الفقري لثروة شيوخ الكويت في وقت لم تكن الكويت فيه سوى مدينة تجارية فقيرة يحيطها صحراء مجدبة واسعة وذلك قبل ظهور النفط فيها ، وتكمن الازمة في عدم قبول السلطة العثمانية تسجيل هذه الاراضي ولا حتى في العهد الملكي وظلت الازمة مستمرة بل تعداه الى فرض ضرائب ، كما وان البرلمان العراقي في العهد الملكي لم يوافق على اعفاء مزارع شيوخ الكويت من الضرائب ولاسيما مزارع النخيل حتى بعد تدخل بريطانيا لصالح مشايخ الكويت وهذا الامر ادى الى تكبد مشايخ الكويت خسائر كبيرة , واصل هذه الازمة يكمن في عدم قبول السلطات العثمانية وحتى العراقية في العهد الملكي من تسجيل هذه الملكيات في العقار العراقي بل تعدى الامر الى فرض ضرائب .(6)

وقد تولد عن ازمة املاك اراضي ال الصباح ازمة اخرى وهي ازمة الضرائب، ففي عام 1932م ادخلت الحكومة العراقية نظاما ضريبيا جديدا قضى على الاعفاء الضريبي الذي كان يتمتع به شيخ الكويت اذ استبدلت ضريبة حصيلة المنتجات في الاسواق او المعدة للتصديربضريبة الارض ومعنى ذلك ان انتاج شيخ الكويت غير معفي من الضريبة لانه غير مقيم في العراق وقد احتج شيخ الكويت (احمد الجابر) متذرعا بالوعود التي قدمتها له بريطانيا وان اتجاه السلطات العراقية على فرض الضرائب على انتاج مزارعه يعد انتهاكا لتلك الوعود بينما اصرت الحكومة العرافية على عدم الالتزام بتلك الوعود .(7)

وقد تفاقمت ازمة الضرائب ولم تقتصر على دفع الضرائب من عدمها بل تعدتها الى قيام محاكم البصرة بانهاء ملكية بساتين الشيخ في منطقتي (الباشية والفداغية) وقد اعترض الشيخ احمد الصباح على قرار المحاكم العراقية وقدم احتجاجه الى الوكيل السياسي البريطاني في الكويت , وقد ادت قضية تشكيك محاكم البصرة بملكية الشيخ الى تشجيع الفلاحين لاعلانهم عن امتناعهم اقتسام المحصولات مع الشيخ وثاروا على وكيله الذي جاء لاستلام المحاصيل عام 1933، وظلت المساعي البريطانية مستمرة بالتوسط لدى الملك فيصل وخلفه الملك غازي ورئيس وزراء العراق من اجل تسوية وضمان ملكية الشيخ لاراضيه الا ان المحاكم ظلت مستمرة في النظر بمنازعة الشيخ في ملكية اراضيه وقد اهملت خلال هذه الفترة سدود المياه التي تغذي المزارع مما تسبب في تلف الكثير من الاشجار .(8)

ويجب ان لا يفوتنا ونحن بصدد عرض ازمات الحدود بين العراق والكويت في فترة العهد الملكي انه كانت هناك محاولات لضم الكويت الى العراق اذ ان الخطط العراقية لضم الكويت الى العراق كانت من اهم دوافع شيخ الكويت لرفض التعاون مع العراق للقضاء على التهريب وكذلك من الازمات الاخرى في تلك

الحقبة مد خط سكة حديد وفي الواقع ان هذا المشروع تعود جذوره الى الحقبة العثمانية اذ كان مشروع مد سكة حديد من البصرة الى الكويت وانشاء ميناء على ساحل الخليج عند نهايتة الخط مشروعا مطروحا عام 1938وقد لاقى قبولا في البرلمان العراقي انذاك لكنه قوبل بالرفض من قبل بريطانيا بعد محاولات عديدة من قبل الجانب العراقي لاقناع الكويت وبريطانيا اذ كان المخطط لهذا المشروع هو مد خط سكة حديد من الزبير عبر الاراضي الكويتية الى ميناء ينشئه العراق على ساحل الخليج العربي في الكويت ,فكان رد بريطانيا ان يحصر العراق مشروعه في الاراضي العراقيه دون ان يطالب الشيخ بأي تنازل عن حقوقه في المجرى المائي لذا فقد اخذ العراق بالرأي البريطاني وقرر انشأ ميناء ام قصر, ولكن المشروع ضل حبرا على ورق طيلة الحكم الملكي في العراق , وقد استعيض عنه بأنشاء ميناء الفاو .(9)

وقد شهدت الفترة من 1936_1939 محاولات متكررة لضم الكويت بدأت على لسان الملك غازي الذي اعتلى العرش في سبتمبر 1933 على الرغم من محاولات شيخ الكويت (احمد الجابر)تهدئة الموقف وقيامه بزيارات متكررة , وكذلك على لسان نوري سعيد عام 1936 حيث قال " ان البصرة لاتصلح ان تكون ميناء العراق البحري الرئيس على الخارج , وانه لابد من الوصول الى اتفاق مع الكويت للحصول على منفذ اخر على الخليج " وقال ايضا " كعربي يأمل ان يرى الكويت مندمجا سلميا مع العراق اذ ان الامارة لا تستطيع مقاومة القوات العراقية " ، ويرى مختصين بهذا الشأن انه بتولي الملك غازي حكم العراق اتبع نهجا سياسيا جديدا تحت دعوى القومية العربية , ولاسيما اتجاه الكويت ولعبت شخصية الملك في هذا التحول دورا رئيسا في المطالبة بشأن ضم الكويت الى العراق على اساس ان الكويت كانت تمثل جزءا من ولاية البصرة في عهد الدولة العثمانية , وقد واجهت فكرة ضم الكويت للعراق رفضا بريطانيا على الرغم من الادلة التي قدمها وزير الخارجية العراقي على اساس ان العراق قد اعترف بالحدود عند دخوله عصبة الامم بموجب المذكرات التي تبادلها مع حكام الكويت عام 1932 وامتنعت وزارة الخارجية البريطانية من اجراء اي مباحثات بشأن المسألة الكويتية مع توفيق السويدي وزير الخارجية العراقي عندما قام بزيارة لندن عام 1938 .(10)

ثالثا: الازمات في فترة الحكم الجمهوري :

في 14 يوليو عام 1958 ، قامت ثورة في العراق قتل على اثرها رئيس الوزراء(نوري السعيد) صاحب مشروع ضم الكويت الى الاتحاد الهاشمي , فكان مقتله وقيام الثورة نهاية لفكرة الاتحاد الهاشمي , وتخليصا للكويت من مخططاته , واستبدل النظام الملكي بالنظام الجمهوري في العراق.

على اثر هذه التطورات وفي سعيه لتوثيق صلته في النظام الجمهوري الجديد في العراق قام الشيخ عبد الله السالم بزيارة الى بغداد عام 1958 ليقدم التهنئة لرجال الثورة وكان على رأس مستقبليه اللواء عبد الكريم قاسم (رئيس الجمهورية) , وظلت الزيارات مستمرة والامور تسير نحو نوع من الاستقرار, الى ان حصلت الكويت على الاستقلال من الانتداب والحماية البريطانية عام 1961 اذ حدث امرا كبيرا فبعد ان وقعت الكويت معاهدة الاستقلال مع بريطانيا وحصلت على تأييد العديد من الدول العربية نجد ان العراق اتخذ موقفا اخر اذ ارسل عبد الكريم قاسم برقية تهنئة الى شيخ الكويت لم يتم الاشارة فيها الى استقلال الكويت وانما عمد الى اثارة المطالب التاريخية للعراق في الكويت , عقب ذلك وتحديدا في 25 يونيو1961 عقد عبد الكريم قاسم مؤتمرا صحفيا في مقره الدائم في وزراة الد فاع طالب فيه بضم الكويت الى العراق على اساس انها مقاطعة تابعة الى البصرة, اي انها تشكل جزءا متكاملا من العراق , كما اشار الى عدم وجود حدود بين البلدين واضاف الى ان استقلال الكويت لم يكن سوى استقلالا مزعوما .(11)

ولقد كان لقرار عبد الكريم قاسم المفاجئ رد فعل سريع في الكويت فقد اصدرت حكومة الكويت بيانا ردت فيه على ما ورد في مؤتمر عبد الكريم قاسم واعلنت استنكارها وتصميمها على الدفاع عن اراضيها وكيانها كدولة عربية مستقلة واعلنت الكويت من خلال هذا البيان حالة طوارئ ووضعت قواتها على الحدود المتاخمة مع العراق .

تقدم كل من العراق والكويت بشكاوى متبادلة الى مجلس الامن وجامعة الدول العربية فالكويت تتهم العراق بأنه يهدد استقلالها والعراق يتهم بريطانيا بأنها تدبر عدوانا عليه وبناءا على ذلك عقد مجلس الامن جلسة عاجلة في 2 يوليو 1961وبعد مناقشات تأجلت هذه الجلسة الى 7 يوليو وانتهت الجلسة دون اصدار قرار وتركت الامر الى جامعة الدول العربية , تلى ذلك تصعيدا امنيا وسياسيا وعسكريا من كلا الجانبين ولاقت الكويت مساندة بريطانية كبيرة , وقد تركت هذه الازمة تأثيرها السيء على موقف عبد الكريم , فقد استنكرت الدول العربية والاجنبية هذه الادعاءات كما استنكرت الصحافة العالمية موقف الزعيم عبد الكريم قاسم , كما خسر العراق من جراء هذه الدعوة الكثير مما كان ينتظره وتحمل الشعب العراقي على مضض تبعاتها , وانتهت محاولة عبد الكريم قاسم بضم الكويت بالفشل وانتهى الامر به الى العزلة عن بقية العالم العربي.(12)

وكان من ابرز المواقف الرافضة لمحاولات عبد الكريم قاسم بضم الكويت على صعيد الدول العربي هو موقف جمال عبد الناصر حيث ادان هذه المحاولة وبكل قوة معلنا في 17 من اغسطس 1961 وكذلك الملك سعود ملك المملكة العربية السعودية بعد ما ارسل له امير الكويت برقية يخبره بالتهديد العراقي ببضم الكويت والغزو المتوقع من العراق وقد استجاب الملك سعود على الفور وامر بارسال قوات عسكرية لمساعدة الكويت استنادا الى اتفاقية الدفاع المشترك التي سبق عقدها بين البلدين عام 1947, وعلى الرغم من ان الجمهورية العربية المتحدة (مصر وسوريا) كانت تتزعم التيار العربي الوحدوي الا انها وجدت في مطالب عبد الكريم قاسم بالكويت ما يتعارض تماما مع ذلك التيار ومن ثم فقد اعترضت في بيان رسمي صدر في 28/ 6/ 1961 على تهديد العراق للكويت . (13)

اما فيما يخص جامعة الدول العربية وبعد ان ادركت الكويت اهمية الاعتماد على مساندة اشقائها العرب فرفعت الامر الى جامعة الدول العربية التي قررت تشكيل قوة أمن عربية لتحل محل القوات البريطانية , خاصة وان الحكومة البريطانية رغم استجابتها لمساندة الكويت الا انها التزمت التحفظ ازاء موقفها وقد تضمن قرار الجامعة العربية الذي صدر في 20 يوليو 1961 عدة نقاط منها تلتزم حكومة الجمهورية العراقية بعدم استخدام القوة في ضم الكويت وتأييد اي رغبة تبديها الكويت في الوحدة او الاتحاد مع غيرها من دول الجامعة العربية طبقا لما ينص عليه ميثاقها ومن النقاط ايضا الترحيب بالكويت عضوا في الجامعة العربية وكذلك تلتزم الدول العربية الاعضاء تقديم المساعدة الفعالة للكويت لصيانة استقلالها على ان يكون ذلك بناء على طلبها . (14)

وبعد قيام الانقلاب في 8 شباط 1963 في العراق بقيادة عبد السلام عارف والتي اطاحت بعبد الكريم قاسم , تغير الموقف العراقي الرسمي اذا اعلن العراق في بيان مشترك مع وفد كويتي زار بغداد في تشرين الاول 1963 عن اعتراف العراق باستقلال الكويت وسيادتها بحدودها المفصلة في الرسائل المتبادلة في سنة 1932بين ملك العراق وشيخ الكويت, واكد الطرفان على ضرورة بناء علاقات دبلوماسية , ولكن سرعان ما عادت اجواء التوتر الى العلاقة بين البلدين وذلك عندما بادر الرئيس العراقي عبد السلام عارف في سنة 1965 الى احياء خطة عراقية قديمة تهدف الى انشاء مجرى عميق للمياه يربط ميناء ام قصر العراقي بخطوط البصرة وبغداد , واقترح الرئيس العراقي انذاك على امير الكويت ان يؤجر جزيرة (وربة) الكويتية لمدة 99 عاما اذ ان المجرى لابد ان يخترق ارضيها لكن امير الكويت رفض الطلب العراقي .(15)

وبعد وفاة عبد السلام عارف في حادث تحطم طائرة عام 1966 تسلم الرئاسة اخيه عبد الرحمن عارف وعادت العلاقات الكويتية الى التوتر من جديد , اذ حاول عبد الرحمن عارف اثارة ازمتين مع الكويت الاولى حدثت في 18 نيسان 1967عندما بادرت الحكومة العراقية الى توجيه انذار رسمي الى الحكومة

الكويتية تطلب فيه انزال العلم الكويتي عن جزيرة (وربة وبوبيا)الواقعتين على بعد عشرة اميال من الحدود.(16)

والازمة الثانية في تشرين الثاني 1966 عندما اجتاحت قوات عراقية جزيرة (بوبيان) احتجاجا على المفاوضات الجارية انذاك بين ايران والكويت لتقسيم المجرى (القاري)بينهما من دون مشاركة العراق اذ اعترض الجانب العراقي على عدم دخولها طرفا في هذه المفاوضات بدعوى ان جرفها القاري يقع بين ايران والكويت , وهو الامر الذي لا يقره العقل , حيث انه لو كان الامر صحيحا بحسب ادعاءات العراقيين فأنه لا حاجة للمفاوضات الكويتية الايرانية من الاساس لوجود الجرف القاري العراقي كحد فاصل وحاسم بينهما , وصعد العراق الموقف فقامت فرقة عسكرية باجتياح جزيرة بوبيان الكويتية احتجاجا على غياب العراق عن هذه المفاوضات .(17)

وعندما تمت الاطاحة بحكومة عبد الرحمن في 17 تموز 1968وتولى حزب البعث بقيادة (احمد حسن البكر) السلطة في العراق كان التوجه العام للحكومة هو تهدئة الوضع مع الكويت والتعايش مع الامر الواقع لكن من دون ترسيم الحدود بين البلدين مع ايجاد صيغة يتمكن العراق في ضوئها من الانفتاح على الخليج بضم جزيرتي (وربة و بوبيان) اليه أو على الاقل الحصول على حق استخدام شريط اوسع على الساحل.(18)

عام 1973 احتلت القوات العراقية مخفر (الصامتة) الحدودي وهي منطقة غنية بالنفط على اثر تداعيات الغاء ايران اتفاقية الحدود لعام 1837المعقودة بينها وبين العراق مما ادى الى اضعاف دور الملاحة بشط العرب بعد مطالبة ايران بأن يكون خط الحدود بينها وبين العراق هو خط منتصف شط العرب مما دفع الحكومة العراقية الى الطلب من الكويت انذاك السماح للقوات العراقية بالتمركز في مناطق شمال الكويت تخوفا من هجوم ايراني محتمل على ميناء ام قصر الا ان الحكومة الكويتية رفضت الطلب العراقي فأقدمت الحكومة العراقية على احتلال مخفر الصامته مما ادى الى ردود فعل قوية من الكويت حيث قامت باعلان حالى طوارئ وغلق الحدود مع الدول المجاورة .(19)

اما العلاقة بين البلدين في فترة الثمانيات فكانت تتصف بالانسجام , لاشتراك الدولتين في نفس الموقف القومي العربي الذي تمثل بدعم القضية الفلسطينية ومواجهة التطلعات الايرانية بتصدير الثورة الى الدول المجاورة لها , فكان الموقف الكويتي يترجم الى دعم مادي سخي للعراق بلغ اكثر من 12 مليار دولار , وازاه تأييد دبلوماسي كويتي بالمحافل الدولية واتاحة للامكانيات الاستراتيجية الكويتية من موانئ ومطارات وطرق ومجال بحري وجوي لاستخدام العراقيين في وقت الحرب العراقية الايرانية (1980–1988).(20)

ولم يثر العراق اي مشاكل حدودية مع الكويت اثناء حربه مع ايران بل كانت هناك مساعي لتطبيع العلاقة مع الكويت وبعد انتهاء الحرب 1988 قام المسؤولين الكويتين بزيارات متكررة للعراق من اجل اقناع الحكومة بترسيم الحدود مع العراق الا ان الجانب العراقي لم يكن متحمسا وكان مستمرا بالضغط على الكويت للحصول على جزيرتي (وربة وبوبيان), وعندما طلبت الكويت من العراق توقيع معاهدة عدم اعتداء معها كان رد الحكومة العراقية : انه على الطرفين الانتهاء من مشكلة ترسيم الحدود قبل البحث في مسألة عدم الاعتداء , اذ ان العراق قد خرج من حربه مع ايران محملا بالديون والمشكلات الاقتصادية وظل يطلب من الكويت بدفع مساعرات اقتصادية وتأجير بعض الجزر الكويتية لتكون منفذا بحريا له، الا ان الكويت ظلت ترفض وبشدة وبالرغم من مساعي سعودية بين الطرفين الا ان الامور انتهت بغزو العراق للكويت عام 1990 استمر الوجود العراقي في الكويت 6 اشهر انتهى بتدخل التحالف الدولي واخراجه من الكويت واصبح العراق تحت طائلة عقوبات اقتصادية سياسية عسكرية دولية .(21)

نتيجة لهذا الغزو جاء قرار مجلس الامن رقم (833)لسنة 1993 ليعتبر اول ترسيم حدودي بين العراق والكويت فأعتمد خط المنتصف حدودا بحرية بين بوبيان الكويتية والفاو العراقية وتم وضع علامات دالة تكون صيانتها وادامة الممر الملاحي من مسؤولية الدولتين .

يتضح مما سبق ان الازمات العراقية الكويتية في فترة الحكم الملكي لا تخرج عن اطار ازمة ترسيم حدود ورغبة عراقية بضم الكويت للعراق استنادا للازمات التي سبق الحكم الجمهوري والتي بقيت عالقة دون حل .

وكان من نتائج غزو العراق للكويت استمرار الحصار المفروض على العراق منذ 2 اب 1990 وحتى سقوط نظام صدام حسين 2003 اذ اشارت بعثة منظمة الاغذية الدولية التابعة للامم المتحدة ان اكثر من4 ملايين عراقي يهددهم شبح الموت جوعا , ومن النتائج ايضا استمرار ملاحقة الرئيس (صدام حسين) من قبل مجلس الامن الدولي لتنفيذ جميع قرارات مجلس الامن الدولي لاسيما فيما يخص تدمير اسلحة الدمار الشامل العراقي , اما نتائج هذا الغزو على الصعيد العربي هو تفكك وانهيار التضامن العربي بصورة لم يشهد لها مثيل واضمحلال دور الجامعة العربية في جمع الدول العربية حول بعض القواسم المشتركة وهيمنة الولايات المتحدة الامريكية على سياسات وتوجهات معظم الدول العربية , وحتى على قرارات الجامعة العربية ومؤتمرات القمة العربية .(22)

وقد كان غزو العراق للكويت عام 1990 هو نتيجة لتطورات ازمة الحدود بين البلدين ونتيجة لتفاقم قضية الديون الكويتية على العراق , وهي ديون استلمها العراق من الكويت خلال الحرب العراقية الايرانية (1981_1988) ورغم انتهاء هذا الغزو والاحتلال العراقي لدولة الكويت , الا ان قضية الحدود بقيت قائمة

, كما بقيت قضية الديون ايضا , ونشأت قضايا اخرى بين البلدين , اذا اصبح هناك قضية الاسرى والمفقودين وقضية التعويضات المالية لدولة الكويت عن حرب الخليج الثانية وقضايا المشكلات الامنية والحدودية فضلا عن ملف الارشيف الوطني الكويتي الذي اختفى اثناء الاحتلال العراقي لدولة الكويت تكاد تكون الازمات والقضايا انفة الذكر هي المحدد الرئيس لطبيعة تطور العلاقات بين البلدين.

المحور الثاني : الازمات الحدودية بين العراق والكويت بعد 2003 (التداعيات والانعكاسات)

اولا : تطور العلاقة بين الكويت والعراق بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003

مع بداية مرحلة ما بعد 2003 وسقوط نظام الحكم بقيادة صدام حسين ودخول العراق مرحلة الاحتلال الامريكي شهدت العلاقة بين البلدين نوع من الانفراج واعربت دولة الكويت عن دعمها وتأييدها للحكومات العراقية التي تعاقبت بعد الاحتلال فضلا عن قيام رؤوساء هذه الحكومات بزيارة دولة الكويت بهدف تعزيز علاقات البلدين فضلا عن استضافتها ومشاركتها في العديد من المؤتمرات والاجتماعات لدول جوار العراق التي عقدت لدعم ومساعدة العراق في محاولة لاعادة الامن والاستقرار اليه , وتمكينه من تجاوز اوضاعه الراهنة ,كان الجانبان يدعوان الى ضرورة غلق الملفات العالقة بين البلدين فمنذ تشكيل اول حكومة عام 2004 برئاسة اياد علاوي كحكومة مؤقتة قام (اياد علاوي) بزيارة الكويت التقى خلال الزيارة بامير دولة الكويت (جابر الاحمد الصباح)ورئيس حكومتها (صباح الاحمد الصباح)تناول الطرفين القضايا العالقة لا سيما قضايا الحدود والديون والمفقودين فضلا عن القضايا الامنية والاقتصادية الاخرى وكانت اهم نتائج هذه الزيارة الاتفاق على استئناف العلاقات بين البلدين بعد انقطاع استمر 14 عاما , تلت هذه الزيارة زيارات متعاقبة من قبل مسؤولين عراقيين امثال (غازي عجيل الياور(رئيس الجمهورية انذاك) (ابراهيم الجعفري رئيس الوزراءالسابق) (نوري المالكي رئيس الوزراء السابق) (طارق الهاشمي نائب رئيس الجمهورية 2006-2012م) كان الهدف من جميع هذه الزيارات حل الخلافات العالقة بين البلدين وكذلك ايصال رسالة للجانب الكويتي بضرورة اعادة التمثيل الدبلوماسي بين البلدين وايجاد صورة من التعاون الحقيقي بين البلدين .(23)

وبعد ان ساد التوقع بأن تهدأ قضية الحدود بين البلدين بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 الا انها عادت لتبرز من جديد في عام 2005 نتيجة لقيام دولة الكويت بأنشاء (حاجز حديدي) على الحدود مع العراق بحجة تأمين اراضيهامن الهجمات والاحداث التي تشهدها الساحة العراقية حيث اقامت الكويت هذا الحاجز على بعد مئات الامتار داخل الاراضي العراقية متجاوزة ترسيم الحدود الذي أقرته الامم المتحدة بين البلدين عام 1993الا ان المواطنين العراقيين هاجموا هذا الحاجز وازالوه , على اثر هذه الاحداث تم اجراء

مباحثات بشان قضية الحدود بين العراق والكويت انتهت بتوقيع الطرفان اتفاق يتيح لدولة الكويت استكمال بناء سياج حديدي على طول الحدود ودفع تعويضات للمزارعين العراقيين المتضررين كان هذا عام 2006.
وفي عام 2010 وعلى اثر قيام السلطات الكويتية بحجز زوارق صيد عراقية واعتقال صيادين عراقيين لدخولهم المياه الاقليمية بصورة غير قانونية اعلنت الحكومة العراقية في نوفمبر 2010 عن الاتفاق مع دولة الكويت لانشاء منطقة عازلة بعرض 200 متر على كل من جانبي الحدود بينهما على ان تكون خالية بشكل تام من اي انشطة بأستثناء شرطة الحدود .(24)

وعلى الرغم من تلك التطورات الدبلوماسية بين البلدين الا ان الكويت ظلت متمسكة بضرورة تسديد العراق ما بذمته من ديون ونتيجة لذلك وكرد فعل لهذا الاصرار من قبل الجانب الكويت ظهر عام 2009 تيار سياسي عراقي من داخل البرلمان يحمل الكويت مسؤولية الاحتلال الامريكي للعراق , وعاد العلاقات العراقية الكويتية للتأزم من جديد ولا سيما عام 2010 عندما قامت وزارة النقل العراقي في ابريل2010 بوضع حجر الاساس لميناء الفاو الكبير في محافظة البصرة وبعد عام واحد وتحديدا عام 2011 وضعت الحكومة الكويتية حجر الاساس لبناء ميناء مبارك الكبير وشرعت في بناء الميناء بينما كان العراق لم يبدأ بعد بأعمال الانشاء في ميناء الفاو , علما ان دولة الكويت تمتلك سواحل طويلة على الخليج العربي يبلغ طولها نحو 500 كم مقارنة بسواحل العراق التي لا تتجاوز ال50 كم فقط وكذلك تمتلك الكويت خمسة موانئ على الخليج العربي واختارت منطقة جزيرة بوبيان التي لا تبعد عن الحدود العراقية سوى 1950 مترا لبناء ميناء مبارك , نتيجة لهذا شهد عام 2011 تطورات سلبية واضحة في العلاقات العراقية الكويتية ورغم اعلان العراق اعتراضه الكبير على هذا المشروع على اساس انه يضيق من الممرات البحرية المؤدية الى الموانئ العراقية الا ان الكويت اصرت على أكمال المشروع باعتبار ان الميناء يدخل ضمن اراضيها , وانه ينسجم مع قرار الامم المتحدة 833 بشأن ترسيم الحدود بين البلدين .(25)

ثانيا : تداعيات وانعكاسات الازمة الحدودية بين العراق والكويت

يمكن اعتبار بدايات عودة التوتر بين البلدين هي تداعيات للازمة الحدودية بين البدين وتحديدا قضية ميناء مبارك , وتعود فكرة انشاء ميناء مبارك الى العام 2004 عندما سارعت الحكومة الكويتية لطرح فكرة بناء هذا الميناء في منطقة جزيرو بوبيان بعد ان ظهرت عدة تصريحات عراقية تطالب الكويت بتأجير جزيرة وربة وبوبيان للعراق ليتم توسيع المنافذ البحرية العراقية على الخليج العربي , جاء ذلك على لسان (مضر شوكت) نائب رئيس المؤتمر الوطني العراقي في عام 2004 حين قال " ان المشاكل الكويتية العراقية خلقت من قبل البريطانيين عند تخطيط الحدود حين تم حرمان العراق من منفذ بحري مهم على الخليج

العربي " مطالبا بتأجير جزيرة وربة وجزيرة بوبيان لمصلحة العراق , الامر الذي اعتبرته الكويت تهديدا لها وتكرارا لسياسة صدام حسين وعبد الكريم قاسم , ووصفت مضر شوكت والوفد الذي كان معه برئاسة (احمد الجلبي) باعداء الكويت .(26)

وحينما شرعت الكويت بانشاء ميناء مبارك الكبير تولد عن ذلك ازمة اقتصادية سياسية بين العراق والكويت ,تصاعدت على اثرها التصريحات عبر وسائل الاعلام من قبل السياسيين المعنيين بالشأن الاقتصادي والملاحي محذرة من مخاطر هذا الميناء على مستقبل الاقتصاد العراقي الكلي , تعدت تلك التصريحات حدود التحذيرات لتنذر بازمة محتملة قد تطيح بمستقبل العلاقة بين البلدين , اذ ان بناء ميناء مبارك بالقرب من السواحل العراقية يعد مخالفا للقرار الدولي الصادر في مجلس الامن المرقم 833 اذ ان الممر المائي سيكون ضمن الميناء الكويتي وسيقلل من اهمية الموانيء العراقية .ص237محمد حسن عودة

ولكن العراق يصر على ان اثار ميناء مبارك الضارة التي ستلحق بالعراق تتضح من خلال اعاقة الملاحة البحرية العراقية , وتقليل اهمية الموانئ العراقية وتقييد الملاحقة البحرية في ام قصر وخور الزبير ويجعل مشروع ميناء الفاو الكبير الذي يحاول العراق اقامته بلا قيمة ,وسيجعل من الشريحة البحرية الصغيرة التي تركت للعراق بعد قيام دولة الكويت , اشبه بمستنقع بحري ضحل ومحاصر لا يصلح لأي مشروع , أما العمق الملاحي العراقي البالغ عرضه 4كم سيصبح عرضه كيلو مترا واحدا بعد انجاز ميناء مبارك ومن هنا كان اعتراض العراق ينطلق من اساس ان الكويت اختارت اضيق الاماكن لتنفيذ المشروع , وهو ساحل الفاو الذي يعتبر المنفذ البحري الوحيد للعراق .(27)

ويلخص الاقتصاديون والملاحيون الاثار السلبية لميناء مبارك في العراق بالامور التالية: (28)

1_ اصابة الموانيء العراقية الواقعة شمال خور عبد الله بالشلل التدريجي بعد تنفيذ المشروع , ومن ثم فقدان موانيء العراق لتعاملاتها المعتادة مع خطوط الشحن البحري العالمية , وفقدان الاف الايدي العاملة العراقية التي تعمل في تلك الموانيء .

2_ ان الامتدادات الناجمة عن ارصفة هذا الميناء الاستفزازي حسب مراحل المشروع سوف تلحق الضرر الاكيد بمساحة الجرف القاري العراقي الذي لم يتم تحديده أو الاتفاق عليه الى حد الان .

3_ امكانية قيام الحكومة الكويتية مستقبلا بفرض رسوم على مرور السفن العراقية او المتجهة الى الموانيء العراقية .

4_ اجهاض مشروع ميناء العراق الكبير , وجلب استثمارات واموال عربية واجنبية لتوظيفها في جزيرة بوبيان لكي لا تكون مصالحها مهددة في حال مطالبة العراق مستقبلا بعائدية الجزيرة له .

من جانبها ترى دولة الكويت ان الاعتراض العراقي على اقامة مشروع ميناء مبارك جاء من باب الضغط لتقديم التسهيلات والتنازلات في شأن القضايا العالقة بين البلدين ولاسيما قضية التعويضات والديون , كما ترى الكويت ان بعض المعارضيين يرفضونه من باب الحقوق التاريخية المزعومة للعراق في جزيرتي وربة وبوبيان الكويتيتين وتلك الاصوات ما هي الا امتداد للنهج العراقي السابق .

ظلت المواقف الرسمية الكويتية والعراقية ازاء ازمة مشروع ميناء مبارك الكبير في تطور مستمر منذ العام 2004 الى عام 2011,اذ صرح رئيس الوزراء انذاك(نوري المالكي) ان العراق طلب من الكويت ايقاف العمل بميناء مبارك الكبير الى حين التأكد بعدم اضراره بالملاحة العراقية الا ان الكويت لم ترد رسميا على هذا الطلب, وهدد العراق باللجوء للامم المتحدة واقامة دعوى قضائية لوقف المشروع في حال ثبت انه يسبب ضرارا للعراق .(29)

وفي عام 2013ابرم العراق اتفاقية تنظيم الملاحة في خور عبد الله بين العراق والكويت وصادق عليها مجلس النواب العراقي بالقانون رقم (42) لسنة 2013والتي تضمنت المادة (6) منها النص على عدم تأثير هذه الاتفاقية على الحدود المقررة بموجب قرارا مجلس الامن رقم (833)لسنة (1993)فهي ليست اتفاقية حدود وانما تنظيم ملاحة واشارت المادة (7) منها على تأكيد عدول استخدام الخور من الصيد الى الملاحة , اذ الزمت كل طرف على منع الصيادين من التواجد في الجزء الملاحي التابع له , وقد اودعت الاتفاقية رسميا لدى الجمعية العامة للامم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية (IMO)ونصت على عدم جواز انهائها من اي من طرفيها الا في حال اتفاقهما على ذلك.(30)

وفي 3/اب 2019 اصدرت وزارة الخارجية العراقية توضيحا بشأن طبيعة الخلاف الحدودي البحري مع الكويت وقال المتحدث باسم الوزارة (احمد الصحاف) " ان هناك اختلاف قانوني مع الكويت في تفسير مسألة تتعلق بالحدود البحرية بين البلدين وهو في تفسير موقع حدودي نحن نسميه (منصة) والجانب الكويتي يسميه (جزيرة)بوصفها خط الاساس المعتمد في رسم الحدود البحرية بين البلدين في نقطة معينة بعد الدعامة 162"واضاف ان هناك مفاوضات تجري بين البلدين حول وجهة النظر المحددة وقد سبق للعراق ان ابدى اعتراضه على قيام حكومة الكويت بأي نشاطات من جانب واحد وسبق الاجراء العراقي الاخير توجيه الكويت رسائل الى الامم المتحدة حول الموضوع لبيان التفسير القانوني , مما دفع العراق الى ارسال رسالتين متطابقتين الى الامين العام للامم المتحدة ورئس مجلس الامن حول الموضوع , وطلبت الحكومة العراقية توثيق احتجاجها لكون الكويت احدثت تغيرات جغرافية في الحدود البحرية الواقعة بعد العلامة 162في خور عبد الله .(31)

وعلى الرغم من ايفاء العراق بكافة تعهداته والتزامته تجاه الكويت وتسديد ما بذمته من ديون وتعويضات للكويت وخروجه من طائلة الفصل السابع عام 2022 الا اننا نجد ان هناك الكثير من الانعكاسات والتداعيات للعلاقة المتأزمة والمتوترة بين العراق والكويت في الوقت الحاضر ,بسبب الملفات الكثيرة والمتشابكة والتي لم تحل كمسألة ترسيم الحدود والابار النفطية وميناء خور عبد الله وغيرها والقضايا الاقتصادية والامنية التي يتطلع الجانب العراقي وكذلك الكويتي الى حلها وتطويرها .

ومن اهم انعكاسات الازمة الحدودية بين البلدين كانت زيارة رئيس الوزراء (محمد شياع السوداني)يوم الاربعاء الموافق 2022/11/23 للكويت لتعزيز العلاقات العراقية _ الكويتية وتذليل العقبات امام المشكلات العالقة بين البلدين ولعل ابرزها ميناء مبارك والتي لا يمكن تجاوزها الا عن طريق التفاهمات المشتركة بين الجانبين والسعي للانطلاق نحو مرحلة جديدة اساسها الاحترام المتبادل فلقد تفهم الجانب العراقي سلامة الاجراءات الكويتية , وعدم تأثيره في الملاحة البحرية العراقية والمشروع سيمضي وفق الرنامج المرسوم له ولا يمثل حجر عثرة بوجه العلاقات بين البدين , اذ قدم الجانب الكويتي شرحا وافيا من خلال عرض المخططات والصور التوضيحية لعملية اختيار موقع الميناء بين ثلاث مواقع والموقع الحالي هو اقل المواقع تأثيرا على البيئة والانسب ملاحيا واقتصاديا فضلا عن شرح للمراحل الثلاث لمشروع الميناء.(32)

من التطورات الاخرى على صعيد العلاقة بين البلدين والتي بحثها رئيس الوزراء اثناء زيارته الاخيرة هي افصاحه عن رغبة العراق ونيته الجدية لاسترجاع الممتلكات الكويتية وعلى رأسها الارشيف الخاص بالديوان الاميري وديوان ولي العهد ووزارة الخارجية حيث تسلمت الكويت سابقا دفعة من هذه الممتلكات التي عثر عليها في العراق والتي استولى عليها العراق اثناء الغزو العراقي للكويت عام 1990 , وان هذه الدفعة عبارة عن 738 صندوقا تحتوي على مواد اعلامية تابعة لوزارة الاعلام الكويتية وسيف اميري يعود الى حقبة الامير الاسبق للبلاد الشيخ احمد الجابر الصباح ونسختين من القران الكريم .(33)

جرى كذلك التباحث بموضوع ترسيم الحدود اذ ان الترسيم لم يجري تعيينه ماديا وانما كان ترسيم بأحداثيات جغرافية تحدد بالتصوير المساحي الضوئي باستخدام الصور الفوتوغرافية ذات الالوان المموهة بالاشعة دون الحمراء وكان نتيجة ذلك دفع الحدود بين البلدين الى مسافة 600م على طول 200 كم شمال الخط الواقعي السابق , اي خلافا للحدود التي كانت قبل الازمة وحصلت الكويت على ما يعادل (120)كيلومتر مربع لتشمل اجزاء من مدينة ام قصر ومساحات كبيرة من الاراضي الزراعية وحوالي 5 ابار من نفط حقل الرميلة الجنوبي وبهذا بعد ان كانت ابار النفط في حقول صفوان والباطن مملوكة للعراق اصبحت وفق الترسيم الاممي مملوكة للكويت دون مسوغ قانوني .(34)

وكذلك فيما يخص ترسيم حدود خور الزبير وخور عبد الله لم يتم الاخذ بالتخطيط المادي وانما تم بالاستعانة بأحداثيات جغرافية حددت بالتصوير المساحي الضوئي وترتب على ذلك حرمان العراق من منفذه البحري الوحيد .

وكذلك من ابرز التداعيات والانعكاسات في وقتنا الراهن هو ابطال المحكمة الاتحادية العليا لاتفاقية خور عبد الله وما اثارته المحكمة الاتحادية العلياقي 4 سبتمبر / ايلول 2023 ببطلان تصديق البرلمان على اتفاقية تنظيم الملاحة بين البلدين في خور عبد الله والموقعة في 2013 من مخاوف حول عودة تأزم العلاقة بين البلدين , وبررت المحكمة قرارها "لمخالفة احكام المادة (61/ رابعا) من دستور جمهورية العراق التي نصت على ان عملية المصادقة على المعاهدات والاتفاقيات الدولية تنظم بقانون يسن بأغلبية ثلثي اعضاء مجلس النواب ".(35)

اثار هذا الحدث ردود فعل كثيرة البعض مؤيد ومبارك لهذه الخطوة والبعض يرى انه سيكون سبب بتأزم العلاقة بين البلدين .

كان رد الكويت على لسان وزير خارجيتها لموقع الحرة عندما وجه له سؤال بخصوص قرار المحكمة الاتحادية العليا في العراق " انه لا شأن للكويت بأحكام القضاء العراقي وهذا شأن داخلي مشيرا الى ان مسألة الحدود البرية والبحرية بين البلدين منتهية تماما بقرار دولي للامم المتحدة واوضح ان اتفاقية 2013 لتنظيم الملاحة تعود الى قرار مجلس الامن عام 1993 الذي وافقت عليه الحكومة العراقية ".

كما ودعا مجلس التعاون الخليجي العراق الى احترام سيادة الكويت وعدم انتهاك القرارات الدولية ولاسيما قرار مجلس الامن الدولي رقم 338 لعام 1993 حول ترسيم الحدود بين البلدين واتفاقية تنظيم الملاحة البحرية في خور عبد الله والمودعة لدى الامم المتحدة , جاء ذلك في اجتماع لوزراء خارجية مجلس التعاون الخليجي في الرياض .(36)

وفي ختام هذه البحث نستعرض مشاهد مستقبلية للعلاقة العراقية الكويتية (37)

1_المشهد الاستراتيجي والذي يتلخص بأنه ومن خلال الظروف الراهنة التي لا تسمح بحل فوري او سريع لعلاج كل القضايا لاسيما التي لم تحسم منذ استقلال الكويت, مثل ترسيم الحدود المشتركة واستغلال ابار النفط التي تفاقمت منذ عقدين اثر الاجتياح العراقي على الكويت وكذلك ملف المفقودين والارشيف الاميري , وانما قد يتم حل بعضها وترك الاخر لمدة اخرى لاحقه, ان هذا الحل لا يعني بقاء القضايا العالقة كما هو عليه بل لا بد من ايجاد جدول زمني خلال حوار مباشر جدي ووضع سقوف زمنية وتحل القضايا بشكل متوالي .

2- المشهد التكتيكي : يقوم هذا السيناريو على اساس التحول في الرؤية السياسية العراقية التي تتمثل في انتهاء المطالب العراقية في الاراضي الكويتية وان سياسة العراق الحالية تقوم على اساس تعزيز العلاقات الثنائية والمصالح المشتركة مع الدول الاخرى لا سيما المجاورة فضلا عن وجود مؤشرات تؤكد محاولات السلطات العراقية من الاقتراب لايجاد حلول المشكلات وحدوث قفزات كبرى في التعامل مع القضايا العالقة بين الكويت والعراق وصولا لتسوية الخلافات العالقة .

3- مشهد بقاء الوضع الحالي :وهو احتمال له جانب كبير من الواقعية , لا سيما في ظل سياسة التخبط وعدم الاستقرار والتي يعيشها العراق بين مدة واخرى , الى جانب التجاذبات السياسية وعدم وضوح الرؤية لصانع القرار السياسي مع عدم وجود اتفاق سياسي واضح حول هذا الموضوع بالذات

ويتضح مما سبق ان السيناريو الاول هو الاقرب الى التحقق في المستقبل لكن السيناريو الثاني يكاد يكون الافضل , اذ ان الزيارات والمفاوضات بين البلدين لم ينتج عنها اي نتائج في تسوية القضايا العالقة لكنها تجاوزت مرحلة الشكوك وفتحت باب التباحث وخصوصا في المسائل الفنية ونجد نوع من المصارحة والمشافهة بين البلدين انعكست بالايجاب على العلاقة المتأزمة بينهما يمكن ان نجني ثمارها النافعة فيما اذ تم تهيأت الرأي العام الكويتي لذلك بعدها يمكن ان تنتهيي الامور الى واقع يشهد علاقة حسن جوار يسودها تبادل المنفعة والسلام .

الاستنتاجات:

1_ ان جذور الازمة الحدودية العراقية – الكويتية تعود الى فترة الحكم العثماني وظلت مستمرة ومتزايدة من حقبة زمنية الى حقبة زمنية اخرى وكانت تتمحور حول مسالة ترسيم الحدود ومحاولات ملوك وحكام العراق ضم الكويت للعراق وكذلك مسالة التهريب وازمة مياه الشرب ومن ثم ازمة حقول النفط وبعد غزو العراق للكويت عام 1990 نتج عن هذا الغزو ازمات اخرها من اهمها ملف المفقودين والارشيف الوطني الكويتي وفي وقتنا الحاضر تكاد تكون ازمات اليوم ماهي الا امتداد لتلك الازمات .

2_ تعتبر محاولات اعادة ضم الكويت الى العراق على يد العديد من ملوك وحكام العراق احد اكبر الاسباب التي ولدت ازمة عدم ثقة بين الجانبين انعكست سلبا على العلاقة بينهما لفترات زمنية طولية نتج عنها اثار سلبيا على كافة المستويات سواء الاقتصادية او السياسية وحتى الاجتماعية .

3- ان غزو العراق للكويت عام 1990 قد ولد اثار سلبية عادت على العراق سلبا وشكلت رأي عام دولي وعربي مساند للكويت ضد العراق ولم يخرج العراق الا مكبلا بقيود وعقوبات من قبل مجلس الامن الدولي

ظل العراق يعاني منها الى سنة 2022 حتى استطاع العراق ايفاء كل الديون والتبعات التي اطالته بسبب البند السابع.

4_على الرغم من عودت العلاقات بين العراق والكويت بعد الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 وعودت الزيارات الرسمية والتبادل الدبلوماسي الا ان التوتر سرعان ما عاد لهذه العلاقة بسبب الحدود البحرية التي لم تحدد ماديا على ارض الواقع ولاسيما بعد شروع الكويت بانشاء ميناء مبارك الكبير بعد اعلان العراق عن وضع حجر الاساس لميناء الفاو الذي لا فائدة من وجوده فيما لو بدء ميناء مبارك بالعمل نتيجة فقدان العراق لاطلالته البحرية بسبب ميناء مبارك الكبير والتعدي الكبير للكويت على الحدود المائية للعراق .

5- تعدد المشاهد المستقبلية التي يمكن ان تكون عليها العلاقة بين العراق والكويت ولكن ومما لا شك فيه ان اللجوء للمفاوضات والدبلوماسية الذكية هو الطريق الاهم لايجاد حلول للازمات العالقة مع الحفاظ على مصالح العراق ولاسيما الاقتصادية والتي تعتبر في مقدمتها حفاظ العراق على اطلالته البحرية التي تساعده في التنمية الاقتصادية التي ستؤثر على جميع القطاعات.

الهوامش:

1-فالح فهد هادي الدوسري , الازمات الكويتية العراقية (1922-1961), ط1,الكويت,2013,ص11.

2-حسن سلمان محمود , الكويت ماضيها وحاضرها, مطبعة النعمان , النجف الاشرف ,1968,ص197.

3-قحطان حسين ,تاريخ النزاع العراقي الكويتي , بحث, مجلة التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية /العدد 18 جامعة بابل , 2014,ص500.

4-حسين مجيد عبد علي , ازمات الحدود العراقية – الكويتية ,ط1, مطبعة البصائر ,لبنان , 2013,ص11.

*اتفاقية المحمرة :هي اتفاقية عقدت في المحمرة في قصر الشيخ خزعل امير عربستان بناءا على اقراح من المندوب البريطاني (بيرسي كوكس) في 5 مايو عام 1922م, حضر قيها بالاضافة الى المندوب البريطاني والشي خزعل ممثل عن الحكومة العراقية (صبيح نشأت)وممثل عن نجد (احمد بن ثنيان ال سعود)ولكنها فشلت لانها لم تلبي رغبات وطوحات ال سعود فنقضها ,فالح فهد , مصدر سبق ذكره , ص44.

**مؤتمر العقير : استمد هذا المؤتمر اسمه من اسم العقير السعودي الذي انعقد فيه على ساحل الخليج العربي في 27نوفمبر 1922 بدعوة من المندوب البريطاني (بيرسي كوكس)وقد واجه المجتمعون في المؤتمر صعوبات جمة في مسألة تحديد وتخطيط الحدود بسبب وجود حواجز طبيعية بين هذه البلاد يمكن اتخاذها حدودا . محمد محمود الطناحي ,النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911_1990 ,ط1, , مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت , 2011,ص233.

5-فالح فهد هادي , مصدر سبق ذكره , ص43 ص51.

6-المصدر نفسه ,ص61.

7المصدر نفسه,ص65.

8-المصدر نفسه,ص67.

9-حسين مجيد , مصدر سبق ذكره , ص15.

10-فالح فهد هادي , مصدر سبق ذكره ص71.

11- جاسب عبد الرحمن و رواء صباح , ترسيم الحدود العراقية – الكويتية بعد الاجتياح العراقي للكويت بحث, جامعة الكوفة , كلية الاداب , مج 10, العدد 32 , ,ص128.

12-المصدر نفسه ,ص.130

13-مجموعة باحثين ,الكويت وجودا وحدودا(الحقائق الموضوعية والادعات العراقية)ط3 ,مركز البحوث والدراسات الكويتية ,الكويت ,1997 ,ص120.

14-المصدر نفسه ,ص 121.

15-قحطان حسين , مصدر سبق ذكره , ص506.

16-المصدر نفسه , ص506.

17-محمد محمود الطناحي ,النفط وعلاقات الكويت السياسية بدول الجوار 1911_1990 ,ط1, , مركز البحوث والدراسات الكويتية, الكويت , 2011,ص193.

18-قحطان حسين , مصدر سبق ذكره , ص507.

19- جاسب عبد الرحمن , مصدر سبق ذكره , ص30.

20–فيصل عادل الوزان ,تاريخ الغزو العراقي لدولة الكويت ,ج1, ط1, مركز البحوث والدراسات الكويتية ,الكويت , 2020 , ص251.

21–جاسب عبد الرحمن , مصدر سبق ذكره ,ص92.

22–حامد الحمداني , صدام والفخ الامريكي غزو الكويت وحرب الخليج الثانية ,ط1 , مركز المحروسة ,القاهرة ,2011 ,ص217.

23–رابعة فلاح سند السيحان , العلاقات العراقية الكويتية الواقع ورؤية مستقبلية ,رسالة ماجستير , جامعة الشرق الاوسط , الاردن ,2013 ,ص81.

24–المصدر نفسه,ص83.

25–المصدر نفسه ,ص83.

26–عبد العزيز رمضان علي الخطابي , ميناء مبارك واثره في حق العراق بالملاحةالبحرية ,مجلة الرافدين ,المجلد 14 العدد 51 , السنة 16 , جامعة الموصل , كلية الحقوق , ص198 .

27–المصدر نفسه ' ص 198.

28–محمد حسن عودة ,الاثار التنموية المتوقعة لانشاء ميناء الفاو الكبير وانعكاسات انشاء ميناء مبارك ,بحث , مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية , العدد 73,ص236.

29–عبد العزيز رمضان , مصدر سبق ذكره ,ص199.

30– جاسم يونس الحريري , انعكاسات خلافات الحدود البحرية بين العراق والكويت على الامن القومي العراقي ,مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية , بغداد,2023, ص4.

31–المصدر نفسه ,ص5.

32– تقرير صحفي على موقع الشبكة الاخبارية http://w.w.w.bbc.com ..ال bbc

33–تقرير صحفي على الموقع الاخباري لقناة الحرة .http://w.w.w.alhurra.com

34–المصدر نفسه

35–د.مرتضى علي حسين , عدول الملاحة في خور عبد الله ,مركز رواق بغداد ,2023,ص5

36–تقرير صحفي على الموقع الاخباري لقناة الحرة .http://w.w.w.alhurra.com

(37) العراق والكويت التقارب الحذر , تقرير موقف يصدر عن مجلة حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ,2022على الموقع الالكتروني https//w.w/w hcrsiraq.net